

أزمة التعليم للأطفال العراقيين

ج.آر.إي ويليامز

القانونية المبهمة للعديد من النازحين، فإن الاطفال قد لا يسجلون أو قد ينسحبون من المدرسة في حال كان وضع عائلاتهم غير قانوني أو كانوا من المبعدين.

والوضع داخل العراق مماثل حيث يبين تقرير عواقب التسجيل والحضور الى المدارس الابتدائية - ترك المدارس في العراق - الذي اصدرته مؤخر منظمة إنقاذ الطفولة - أنه على الرغم من أن نتائج التقرير لا يمكن بالضرورة تعميمها على كافة أنحاء البلد إلا أنه من الواضح أن حالة الأمن المروعة في العراق حتى الآن ليست هي العامل الاساسي لحرمان الأطفال من التعليم الابتدائي. كما يشير التقرير إلى أن الكلفة العالية للدراسة من ناحية الزي والنقل يبعدان الاطفال عن التعليم، إلا أن العامل الأساسي للانسحاب من الدراسة وعدم التسجيل هو ما يقع على الأطفال من مسؤولية المساهمة في الإقتصاد المنزلي. وبالتالي فإن تحسين مستويات المعيشة العائلية هي وحدها التي ستوفر الأمن الإقتصادي الضروري لضمان انضمام الأطفال إلى المدارس وبقائهم فيها.

التحديات التي يواجهها الأطفال في المدرسة

يواجه الأطفال العراقيون النازحون بشكل يومي تحديات عدة في قاعة الدروس، حيث يعجز المدرسون عن توفير الدعم النفسي الضروري للأطفال، كما أن المدارس ليست

لا تسنح للأطفال العراقيون النازحون. داخل العراق وفي الدول المجاورة. فرصة الحصول على حقهم في التعليم. ولذلك من الضروري جمع البيانات الدقيقة بشأن الأطفال النازحين وخرط الأطفال والبالغين في المجتمعات التي نزحوا فيها بسبل عملية لتوفير التعليم لهم على الرغم من الظروف الحالية.

من دوام في المدارس المضيفة في سوريا حيث ارتفع عدد الطلاب في الصفوف الدراسية من ٢٤ إلى ٤٤ طالب، بينما قد يتواجد في بعض الحصص المدرسية في الأردن عدداً قد يصل إلى ٦٠ طالب في الصف الدراسي الواحد في مناطق إستضافة اللاجئين. وتقدر وزارة الخارجية في سوريا بأنها قد اضطرت إلى تخصيص ٦٠ مليون دولار اضافية من اجل توفير التعليم للعراقيين.

يبدو أن الفقر والوضع القانوني الغير محدد هي الأسباب الرئيسية التي تمنع العائلات من تسجيل أطفالها في المدرسة. وأحياناً يبقى الأطفال في البيت للإعتناء بإخوتهم أو من أجل تحصيل دخل إضافي، كما يترتب على العائلات تسديد رسوم المدرسة وتأمين تكاليف الزي المدرسي و الكتب المدرسية عند تسجيل الاطفال في المدرسة، مما يشكل عبئاً على الموارد المالية المحدودة لهذه العائلات والتي يترتب عليها، بعد تسديد تكاليف الدراسة دفع الإيجار و الانفاق على المواد الغذائية الاساسية و الدواء بالإضافة الى المواد الاساسية المنزلية الاخرى. ومع الحالة

وقد ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٥ أن ٥٥ ٪ من العائلات العراقية في لبنان لا يرسلون أطفالهم للمدرسة، وذكرت ٢٥ ٪ من تلك العائلات بأن البعض من أطفالهم يتوقون للعودة إلى المدرسة. وبينما تسمح سوريا للأطفال العراقيين بالالتحاق بالمدرسة إلا أن وزارة التربية والتعليم وجدت أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس بلغ ٢٦١٢٤ طفلاً، أي ما يقدر بنسبة ١٣ ٪ من عدد الاطفال بين سني ٦ إلى ١٤ عاماً المقدر تواجدهم في الوقت الحاضر في سوريا. بينما لا تتوفر بيانات دقيقة عن الاعداد المقدرة في الأردن إلا أن التقديرات تشير إلى أن أعداد كبيرة منهم غير مسجلة في المدارس. أما ضمن العراق فمن المقدر أن نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس تقل عن ٧٨ ٪ (٦٨ ٪ اناث).

هناك ضغط هائل على المدارس في المناطق المضيفة بحيث تضطر بعض المدارس في المحافظات الشمالية في العراق إلى اللجوء لأربع فترات دوام في اليوم في محاولة لاستيعاب الأطفال النازحين. كما نظم تطبيق نظام أكثر

من الضروري أن تشمل جهود توسيع مرافق التعليم إلى الحجم المطلوب عدداً من الخيارات غير تلك المتعلقة بزيادة قدرات المدارس الحالية وبناء مدارس جديدة، حيث من الممكن أن تشمل التعليم الشعبي واستخدام التقنيات الجديدة، واعتماد التعليم البيئي والتعليم غير الرسمي والتعليم البالغين والأميين وخدمات الحضانه والعناية بالأطفال. بالإضافة إلى ذلك، من المهم توشي الحذر في المباشرة في توظيف أساليب التعليم الغربية: قد لا يكون لبعض مداخل التعليم الإبداعي أو أساليب التدريس المناسبة للأطفال مناسبة في الظروف الراهنة ويجب تقييمها وفقاً لملائمتها وإمكانية توفيرها وتكلفتها، حيث ينبغي تجنب أي عبء إضافي على المناهج التعليمية المنهكة ويمكن لأساليب التعليم الغير رسمية ميزات أكبر في توفير "مهارات الحياة" وفي تعليم السلام وحقوق الإنسان.



أطفال عراقيون
لاجئون يساعدون
عائلتهم على
كسب العيش
في سوق السيدة
زينب في دمشق.

عادة ما تركز الشعوب المضيفة تحت وطء عبء إضافي عند استضافتها للنازحين والمهجرين، وغالباً ما تكون الميزانية المخصصة للتعليم بالكاد كافية للسكان المحليين، وينبغي بالتالي تأسيس تعاون كامل بين وكالات التنمية والمساعدات الإنسانية، وتعاون ضمن الوكالات أنفسها بين موظفي الإغاثة والتنمية بحيث تتم مساعدة السكان المحليين والنازحين على حد سواء. لقد اعتمدت الاستجابات المبكرة لأزمة النزوح على الكرم التقليدية وعلى استضافة السكان المحليين للنازحين الجدد، ويرى البعض أن هناك فائدة كبيرة للأطفال في تحصيل تعليمهم جنباً إلى جنب مع أطفال من مجتمعات وبيئات مختلفة.

ولا شك في أن القضايا الأمنية تشكل عائقاً في وجه محاولات التدخل في ضمان حق التعليم في العراق - ولا ننسى أنها هي في ذاتها إحدى أسباب نزوح العديد منهم - لكنها لا تشكل السبب في إبعاد الأطفال عن المدرسة. وبالرغم التغلب على العنف وانعدام الأمن الذين يدمران حياة العديد من العراقيين في الوقت الحاضر في أجزاء عديدة من العراق وهي في حد ذاتها لن تكون كافية للتعامل مع المشاكل التي تؤدي إلى الانسحاب من المدرسة، وعدم التسجيل والفضل التربوي الذي يميز تجربة العديد من أطفال العراق في المدرسة.

ج. آر. إي. ويليامز (j.williams@scuk-mena.com)

هو مستشار التعليم والرعاية والتنمية في الطفولة المبكرة في منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة (www.savethechildren.org.uk) لشرق الاوسط وشمال افريقيا. ساهم في هذه المقالة كلا من حسام كاسب وآرام شاكارام و ليندزي بيرد.

الاستجابة

تحتاج الدول المضيفة إلى مصادر تمويل من المجتمع الدولي ومن الحكومة العراقية، وأولى الخطوات التي يجب اتخاذها هي جمع البيانات العديدة والنوعية لتحديد حجم وطبيعة المشاكل التي تواجه النازحين والمجتمعات المضيفة التي ترحب بهم. وتعزز منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة على العمل مع المجتمعات والمنظمات اللاحكومية ووزارات التربية المحلية من أجل تطبيق مبادرة تعليمية إقليمية على برامج التعليم الحالية مع الأطفال والشباب في الأردن ولبنان وسوريا. وهدفنا الأولي لا يتجاوز ٢٥ ألف طفل، وبالتالي لا تشك هذه الخطوة إلا جزءاً صغيراً مما يجب أن يشكل استجابة كبيرة من جانب الحكومات والمتبرعين والوكالات في العراق. وتعمل منظمة إنقاذ الطفولة في العراق على مساندة ودعم شبكة حقوق أطفال العراق لجمع البيانات المتعلقة بتأثيرات العنف على تطور الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية لدى الأطفال.

هناك حاجة فورية للاستجابة إلى حق الأطفال في المدرسة في الحصول على الدعم النفسي وغيرها من الخدمات الشاملة، ومن القضايا المحددة التي سيتم التطرق لها:

■ دعم نظام تعليم الدول المضيفة

■ الحد من كل ما من شأنه منع الأطفال من الالتحاق بالمدارس مثل التكلفة والشهادات والوثائق

■ تنظيم وضع العائلات القانوني

■ ضمان نوعية التعليم المتوفر

قادرة على استيعاب الأطفال القادمون من أنظمة تعليمية مختلفة، والذين يتحدثون بلغات ولهجات مختلفة ويتمتعون بمستويات متفاوتة من القدرات. ويسرد الاطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس في العراق قائمة من القضايا التي تثير قلقهم وخوفهم منها على سبيل المثال الأساليب التربوية الضعيفة، و العنف في المدارس وانعدام النشاطات الإضافية وعدم إستشارة الأطفال أنفسهم في هذه المناهج إضافة إلى كونها غالباً غير ملائمة.

أما بالنسبة للأطفال خارج العراق والذين التحقوا بالمدارس فتشكل مسألة الحصول على شهادات مدرسية من حكومات الدول المضيفة، ومسألة اعتراف الحكومة العراقية بأي تحصيلي مدرسي حصلوا عليه في الدول المضيفة من القضايا الرئيسية التي تؤثر على متابعة الحضور المدرسي. كما يشتكي الأطفال من عدم توفر أي ترتيبات للأطفال غير الناطقين بالعربية، بينما تم فصل بعض الطلاب لأنهم كانوا أكبر سناً من أن يكونوا في الصف المناسب لمستواهم التعليمي. ويمكن للأطفال أن يواجهوا تمييزاً ملموساً في المدارس إذا ما تم اعتبارهم على أنهم "مشكلة". إن التمييز ضد المراهقين العراقيين النازحين مبني على أساس حالتهم القانونية وإنتماهم العرقي ودينهم، بينما يعاني الأطفال من تأثيرات أزمة طويلة المدى في التعليم سواء كانوا داخل او خارج العراق.

إضافة إلى ذلك بلغت نسبة الأهالي الذين تمت مقابلتهم من أجل هذه الدراسة والذي يتمتعون بتحصيل مدرسي ٤٣٪، بينما أكمل أقل من ٤٠٪ التعليم الابتدائي، مما يحذر من الدعم الذي يمكن لهذه العائلات توفيره لأطفالهم في مجال التعليم.